المقدر جملة باجتماع واسم الفاعل ليس بجملة والمفرد
اصل وقد امكن فلا عدول عنه ومنها تعيينه اتفاقا و
بعدما واذا الفجائية لامتناع ايلائهما الفعل او باستقر
ونحوه مما هو فعل وهو اختيار اكثر البصريين بان
المحذوف عامل في الظرف والمجرور والاصل في العامل
ان يكون فعلا ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره
في الصلة قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره
اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى ثم قال وان جملت المعنى
فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة
في الحال محذوفين وجوبا ذلك المتعلق المحذوف من
حيث هو في الحقيقة هو الخبر على ما صححه في الاوضح لا
الظرف وانما اطلق عليه الخبر لنيابته عن المحذوف
وهذا لا يجمع بينهما الا شذوذا وظاهر كلامه ان
المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا وبه صرح في التسهيل
قال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وصرح فيه
بجواز تقدير الكون الخاص بدليل ويجوز حذفه ح
وعليه خرج قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي بكذا
وقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى
التقدير مقتول او يقتل والاصل فيه ان يقدر متقدما
على الظرف كسائر العوامل حتى معمولاتها وقد يعرض

ما يقتضي

تقديره مؤخرا وما يقتضي اجابره و
فيه ايضا يلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا
في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
وفي حاشية الكشاف للتفتازاني ما يجب التنبيه له انه
اذا قدر في الظرف كان او كائن فهو من التامة بمعنى
حصل او ثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا ناقصة
والا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى
وتسلسل التقديرات فائدة اعلم ان الظرف
عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر بفتح القاف
ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
نحو وعنده علم الساعة واللغو ما كان متعلقه
خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه
او جاز نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى
صمت ووجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا ان
المتعلق العام لما كان اذا حذف انتقل الضمير الذي
كان مستقرا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا
لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله فهو في
الاصل مستقرا فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة
الدور بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما
كان القسم الاخر لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي

Copyright © King Saud University